

تفجير يكشف أطماعا تركية للتغلغل أكثر في الصومال

رئيس الاستخبارات الصومالية السابق يحذر من دور قطري مشبوه في بلاده



استدامة الفوضى

يقوض مستقبل الصومال كدولة وظيفية وقابلة للحياة".
ويضيف "بدعم قطري، سعى فارماجو إلى عكس الفيدرالية التي هي في قلب النظام السياسي في الصومال بعد الحرب الأهلية. وقد وفرت الدوحة الموارد المالية واللوجستية لغرض الموالين لفارماجو سياسة الأمر الواقع على الدول الأعضاء المترددة حيال هذه الخطة"، موضحا "وقد نجحت الحملة حتى الآن في ولاية غامودوغ (وسط) على سبيل المثال".
وتواجه الدوحة اتهامات بمحاولة الدفع نحو تآزم سياسي وفراغ أمني في الصومال لاستدامة العنف والنظر من خلال تمويل الجماعات المتطرفة على غرار حركة الشباب ما يعزز الحضور التركي هناك بذريعة محاربة الإرهاب.

الناقدة في المجتمع المدني". ويضيف "يبدو أن العديد من الحوادث الإرهابية والحملة المزايمة للاغتيالات الأخيرة التي أسفرت عن مقتل حاكمين إقليميين في سودوغ ونوغال في منطقة بونتلاند (شرق الصومال) عليها بصمات قطرية".
ونقلا عن صحيفة نيويورك تايمز، اتهم سنبلوشي السفير القطري السابق حسن بن حمزة بالثورة المباشر في هجوم انتحاري وقع في مدينة بوساسو الساحلية عام 2019.
ويرى مراقبون أنه في حال غابت الفوضى عن الصومال فإن قطر وتركيا لن يكون لهما أي دور للعبة هناك.
ويقول سنبلوشي في هذا الإطار "التدخل القطري في السياسة الصومالية الداخلية أمر يستحق الشجب ويمكن أن

أمن بلاده قائلا "بناء على طلب قطر أيضا، قام فارماجو بتعيين سفينجالي، فهد ياسين، لرئاسة وكالة المخابرات والأمن الوطنية الصومالية على الرغم من أن ياسين، الصحافي السابق بقناة الجزيرة القطرية، ليست لديه خلفية أمنية أو استخباراتية لإدارة الوكالة".
ويتابع "قام ياسين بتفكيك الرائد الأساسي للوكالة واستبدل بشكل منهجي النشطاء المحترفين وذوي الخبرة والمتدربين الهواة وعملا بشكل فعال كقصاصات لعمليات المخابرات القطرية في القرن الأفريقي".
ويؤكد المسؤول السابق "لم تعد عمليات الوكالة تركز على المعركة ضد حركة الشباب، وبدلا من ذلك فهي موجهة لإسكات المعارضة السياسية والأصوات

التدخل القطري في بلاده بـ"التأثير الخبيث الذي تمارسه الدولة الخليجية (قطر)". وتتهم قطر بإدخال الصومال في حرب المحاور الإقليمية وغيرها حيث سعت إلى تشويه الحضور الإماراتي والتعاون العسكري والاقتصادي التي تقدمه أبوظبي.
وفي هذا السياق قال سنبلوشي "بناء على طلب قطر، خفض فارماجو علاقات الصومال العميقة والاستراتيجية والتاريخية مع دول الخليج ومصر وغيرها".
ويضيف "من المفارقات أن الصومال أصبحت تعول بشكل كبير على قطر التي فشلت في تحقيق المشاريع التي وعدت بها مقديشو". ويذهب سنبلوشي أبعد من ذلك ليشرح الدور الذي لعبته قطر في تقويض

كشفت تفجير انتحاري جد الثلاثاء في مركز تدريب عسكري تركي في العاصمة الصومالية عن أطماع تركية لمواصلة التمدد في هذا البلد العربي، مستغلة مناخات العنف والفوضى التي تتهم حليفتها قطر بالمساهمة في خلقها من خلال تمويل جماعات متطرفة على غرار حركة الشباب.

مقديشو - هز تفجير انتحاري الثلاثاء مركز تدريب عسكري تركي في العاصمة الصومالية مقديشو أسفر عن مقتل مدنيين صوماليين، في وقت تسعى فيه أنقرة إلى تثبيت موطئ قدم راسخة لها هناك مدعومة ماليا من قطر التي تدعم أطرافاً أخرى أيضاً هناك.
وأعلن السفير التركي لدى الصومال محمد يلماز عن سقوط شخصين مدنيين في التفجير الانتحاري.
وقال يلماز إن "قوات الأمن استهدفت انتحارياً بعد أن رصدته بين جموع المجندين في مركز تدريب عسكري تركي في محاولة لتفجير نفسه وسطهم".
وأضاف "وقع انفجار بعد استهداف الانتحاري، وتلقينا معلومات عن مقتل مدني في موقع الانفجار، وآخر بعد نقله إلى المستشفى إثر إصابة تعرض لها".
وحسب ما أعلنت عنه وزارة الدفاع في أنقرة، هذا المركز يبعد 200 متر فقط عن ثكنة تابعة للقوات التركية في الصومال، وهو، حسب ما يقوله مراقبون، ما يكشف عن الأطماع التركية التي تستهدف تثبيت حضور دائم لها في البلد العربي الفقير.



عبدالله محمد سنبلوشي

لتدخل القطري في السياسة الصومالية أمر يستحق الشجب

ويضيف هؤلاء أن تركيا قد نجحت في استغلال النفوذ القطري المالي وغيره في الصومال لتقوية حضورها، حيث دعمت الدوحة جماعات متطرفة على غرار حركة الشباب لضرب استقرار المدن الصومالية ما يشجع للتدخل التركي.
وبدأت أنقرة بالفعل في تطفئ ثمار تدخلها في الصومال والتخطيط للتمدد أكثر في القرن الأفريقي بإعلان الرئيس رجب طيب أردوغان عن بدء بلاده التفتيح عن النفط في المياه الإقليمية الصومالية

واشنطن تبدأ محادثات في مجلس الأمن لتمديد حظر التسليح على إيران

وكانت روسيا والصين قد رفضتا أي فكرة لتمديد الحظر، ونددتا من جديد مؤخرا بانسحاب الولايات المتحدة في عام 2018 من الاتفاق النووي مع طهران. ومشروع القرار الأميركي "يدين هجمات سبتمبر 2019 على السعودية التي شنّها إيران".

واشنطن سلمت مجلس الأمن مشروع قرار يدين الهجمات التي استهدفت السعودية ويمدد حظر الأسلحة على طهران

ودفع، اعتباراً من أكتوبر، إلى أن "تحظر جميع الدول الأعضاء توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة أو بيعها أو نقلها (... بشكل مباشر أو غير مباشر" عدا الحالات الاستثنائية التي تتم الموافقة عليها مسبقاً قبل 30 يوماً.
ويرى بعض الخبراء أن السعي الأميركي لتمديد الحظر محكوم عليه بالفشل من حيث المبدأ، كخطوة أولى قبل أن تحاول عبر الأمم المتحدة إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على طهران التي تم رفعها بفضل الاتفاق النووي لعام 2015. وكانت باريس ولندن وبرلين قد أصدرت الجمعة تحذيراً في هذا الصدد للولايات المتحدة رافضة "أي محاولة من جانب واحد" لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران.
وأصبح الاتفاق النووي هشاً منذ أن انسحبت منه الولايات المتحدة من جانب واحد في 2018 وردت إيران بإعادة تنشيط تخصيب اليورانيوم.

نيويورك - يشرع مجلس الأمن الدولي اليوم في مناقشة الاقتراح الأميركي بشأن تمديد حظر الأسلحة على إيران التي تتهمها الولايات المتحدة بالسعي لزعزعة أمن الشرق الأوسط ومحاولة امتلاك السلاح النووي.
وسلمت الولايات المتحدة لشركائها في المجلس مساء الاثنين مشروع القرار الذي يدين الهجمات التي استهدفت العام الماضي السعودية متهمه إيران بالثورة فيها ويقترح تمديد الحظر المفروض على الأسلحة لهذا البلد.
ويرى مراقبون أن الولايات المتحدة، التي تدعمها منذ الجمعة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، ستنتهز فرصة عقد الاجتماع نصف سنوي لمجلس الأمن حول إيران في 30 يونيو للدفاع عن مشروعها، الذي من المفترض أن تعارضه روسيا والصين.
ولم يتم تحديد موعد للتصويت حتى الآن، ولكن إيران تواصل حشد الدعم الروسي والصيني من أجل الحلولة دون فرض تمديد لحظر الأسلحة عليها.
وتخضع إيران إلى غاية أكتوبر لحظر الأسلحة المرتبط بالقرار 2231 بعد أن صادقت على الاتفاق النووي الدولي المبرم معها في 2015.
ومنذ بداية العام، تحت واشنطن أعضاء المجلس على دعم تمديد الحظر، عبر منح بعضهم مشروع قرار بهذا الاتجاه. والجمعة، عارضت باريس وبرلين ولندن، الموقعة على الاتفاق النووي مع موسكو وبكين، في بيان رفع الحظر.
وذكروا في البيان "تعتبر أن الرفع المقرر في أكتوبر المقبل لحظر الأسلحة التقليدية الذي تفرضه الأمم المتحدة بموجب القرار 2231، قد تكون له عواقب كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين".

المالية في مجموعة الاتصالات الصينية العملاقة "هواوي" مينغ وانتشو واعتقال المواطنين الكنديين وهما الدبلوماسي السابق العامل في بكين مايكل كوفريغ ورجل الأعمال مايكل سبافور المتخصص في شؤون كوريا الشمالية.
وأوقف الكنديان اللذان وجهت إليهما الجمعة رسمياً تهمة التجسس، في العاشر من ديسمبر 2018، بعد تسعة أيام من توقيف مينغ وانتشو في فانكوفر بطلب من القضاء الأميركي.
ويأتي الإعلان عن إدانتهم بعد أسابيع من قرار القضاء الكندي مواصلة آلية تسليم مينغ إلى الولايات المتحدة.
وتخضع مينغ لحرية مشروطة في فانكوفر ونهتهم واشنطن بأنها التقت على العقوبات الأميركية المفروضة على إيران. ولم تكف بكين عن مطالبة أوتاوا كوفريغ أنه ينبغي على الحكومة الكندية أن تبذل جهوداً للإفراج عن الموقوفين معتبرة أنهما "أداتان في لعبة جيوسياسية".
وقالت فيينا نجيب الله في مقابلة مع قناة "سي.بي.سي" الرسمية التي نشرت مقتطفات من المقابلة الإثنين على موقعها، إن "الكلمات لم تعد تكفي".
وأشارت إلى أنها تكدت من أن في ما يخص التسليم، تتمتع وزارة العدل بصلاحيته التدخل في الآلية في أي لحظة. وقالت "بإمكان الوزير أن يتصرف. هل يجب أن يتصرف الوزير، فهذا سؤال آخر ونقاش سينبغي علينا القيام به".
ورفض تروود الإثنين أي تبادل سجناء في هذه القضية مؤكداً استقلال القضاء. وروت فيينا نجيب الله التي سبق أن أخذت رهينة في أفغانستان بحسب قناة "سي.بي.سي" أن زوجها موقوف في مكان تصفه بأنه "صحراء من إسمنت".

اعتقال بكين لكنديين ورقة إضافية بيد واشنطن للضغط على الصين

ووفق ما جاء في بيان صادر عن بروكسل، تطرق قادة الاتحاد الأوروبي أيضاً الإثنين خلال قمة عبر الفيديو لقضية الكنديين المعتقلين في الصين.
ورداً على ذلك، رفض مسؤول كبير في الخارجية الصينية وانغ لوتونغ الثلاثاء هذه الملفات الخاصة وفقاً لسيادة القانون المعمول بها في الصين، مؤكداً أن الرجلين "يتمتعان بكامل حقوق المعتقلين".
وبالنسبة لتروود، فإن السلطات الصينية "أكدت منذ البداية أن هناك بالطبع ارتباطاً" بين توقيف كندا عام 2018 للمدبرين

الصحافي اليومي الصيني باستخدام "أدوات، مثل توقيف مواطنين، لأغراض سياسية في أنحاء العالم".
وقال تروود بعد مطالبة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الصين بالإفراج عن المواطنين الكنديين، "يسرنا جداً أن نرى حلفاءنا في كافة أنحاء العالم يواصلون رفع الصوت للتفتيح بأفعال الصينيين الذين أوقفوا (كنديين اثنين) لأسباب سياسية بحتة".
وأضاف "أثبتت حلفاؤنا حول العالم أنهم قلقون للغاية حيال مصير الكنديين لأنهم يعرفون جيداً أنه يمكن أن ياتي دورهم يوماً ما".

أوتوا - دعت الولايات المتحدة مساء الإثنين الصين إلى الإفراج عن مواطنين اثنين كنديين اعتقلتهما السلطات الصينية في محاولة من واشنطن لتلطف الأزمة الدبلوماسية بين البلدين لمواصلة الضغط على بكين المتنازعة معها في العديد من الملفات.
وكان رئيس الوزراء الكندي جاستن تروود قد ندد الإثنين مجدداً باعتقال الصينيين مواطنين كنديين اثنين منذ عام ونصف العام "أسباب سياسية بحتة"، مشيداً بدعم حلفاء بلاده في مواجهة السلوك "غير المقبول" من جانب بكين. وانتهم رئيس الوزراء خلال مؤتمره



أداة ضغط جديدة